



مصلحة الجمارك المصرية برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد

توقيع اتفاقية الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الجمارك المصرية والجمارك السعودية

في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، تم توقيع اتفاقية الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد (AEO-MRA) بين الجمارك المصرية والجمارك السعودية. وتمثل هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تسهيل حركة التجارة البينية وتعزيز امن وسلامة سلاسل التوريد بين البلدين.

ما هي اتفاقية الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد؟

ولمعرفة المقصود بتلك الاتفاقية باختصار هي اتفاقية تعاون يتم ابرامها بين إدارات الجمارك في دولتين أو أكثر تهدف إلى الاعتراف المتبادل ببرامج المشغل الاقتصادي المعتمد لدى جمارك تلك الدول . المشغل الاقتصادي المعتمد هو شركة أو مؤسسة تم اعتمادها من قبل الجمارك لاستيفائها معايير الاعتماد وفقا لاطار عمل منظمة الجمارك العالمية المعروف بـ "سيف"، وبموجب تلك الاتفاقية يمكن للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين من الاستفادة من تسهيلات جمركية عند تصدير او استيراد شحنات بين اعضاء الاتفاقية مثل الإفراج السريع عن البضائع وتخفيض التكاليف الجمركية

أهداف الاتفاقية:

- تسهيل حركة التجارة من خلال تسريع عمليات واجراءات الإفراج عن البضائع بين مصر والسعودية، مما يقلل من الوقت والتكاليف المرتبطة- بالإجراءات الجمركية
- تعزيز الأمن عن طريق ضمان امن سلاسل التوريد في ضوء تطبيق معايير أمنية عالي يلتزم بها اطراف سلاسل الامداد-
- تعزيز الثقة المتبادلة بناء جسور الثقة بين الجمارك المصرية والجمارك السعودية، مما يعزز التعاون المستقبلي في مجالات أخرى-
- دعم الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمارات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين-

فوائد تلك الاتفاقية للشركات المعتمدة كمشغل اقتصادي معتمد في البرنامج

- الإفراج السريع عن البضائع: حيث ستمكن الشركات المعتمدة من استيراد وتصدير البضائع بسرعة أكبر
- تقليل التكاليف: حيث يترتب على سرعة الافراج عن الشحنات تخفيض التكاليف وتجنب سداد غرامات التي تسدد نتيجة عن التأخير في الافراج، إضافة الى تقليل الحاجة إلى التفيتش الروتيني

- تحسين السمعة : الاعتراف بالشركات اعضاء البرنامجين كجهات موثوقة في سلسلة التوريد الدولية حتى لدى الدول الاخرى
- زيادة القدرة التنافسية: عن طريق تحسين كفاءة العمليات التجارية وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية

الاثار المتوقعة بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ

- إضافة للتيسيرات التي ستمنح للمشغلين المعتمدين ستفتح هذه الاتفاقية الباب أمام تعاون أوسع بين الجمارك المصرية والجمارك السعودية في مجالات أخرى مثل تبادل المعلومات، والتدريب المشترك، وتبادل الخبرات الفنية. كما أنها تعزز مكانة مصر والسعودية كمراكز تجارية إقليمية تسهم في تسهيل حركة التجارة فيما بينهما وزيادة الاستثمارات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ